استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر

استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر

(1) تمهيد : استهداف النمو المحابي للفقراء – النمو الشامل.

وفقا للأدبيات الاقتصادية : يتحقق الإقلال من الفقر من خلال قناتين هما:-

- **قناة النمو الاقتصادي** : الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد:
- حيث يتوقع أنه كلما زاد دخل الفرد، مع بقاء كل المحددات الأخرى للفقر على حالها، كلما انخفض الفقر.(الدورة الأولى للحصول على الدخل)
- **قناة توزيع الدخل : التحسن في حالة عدالة التوزيع:**
- حيث يتوقع أنه كلما تحسنت حالة التوزيع، مع بقاء كل المحددات

منحنى لورنز: اداة قياس النمو المحابي للفقراء.

- يُعد النمو الاقتصادي محابياً للفقراء "إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. في مثل هذا السيناريو، فإن درجة عدم المساواة تنخفض خلال فترة النمو الاقتصادي.
- يمكن القول بأن النمو الاقتصادي سيكون محابياً للفقراء إذا ما تحرك منحنى لورنز بكامله" في اتجاه وتر المثلث (أي في اتجاه حالة العدالة الكاملة).
- منحنى لورنز يُعد من أهم الأدوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة (أو المساواة) في توزيع الدخل في المجتمع .

قد يخسر الأداء الاقتصادي لأي بلد من صورته اللامعة عندما يدخل في الحسابات عامل توزيع الدخل

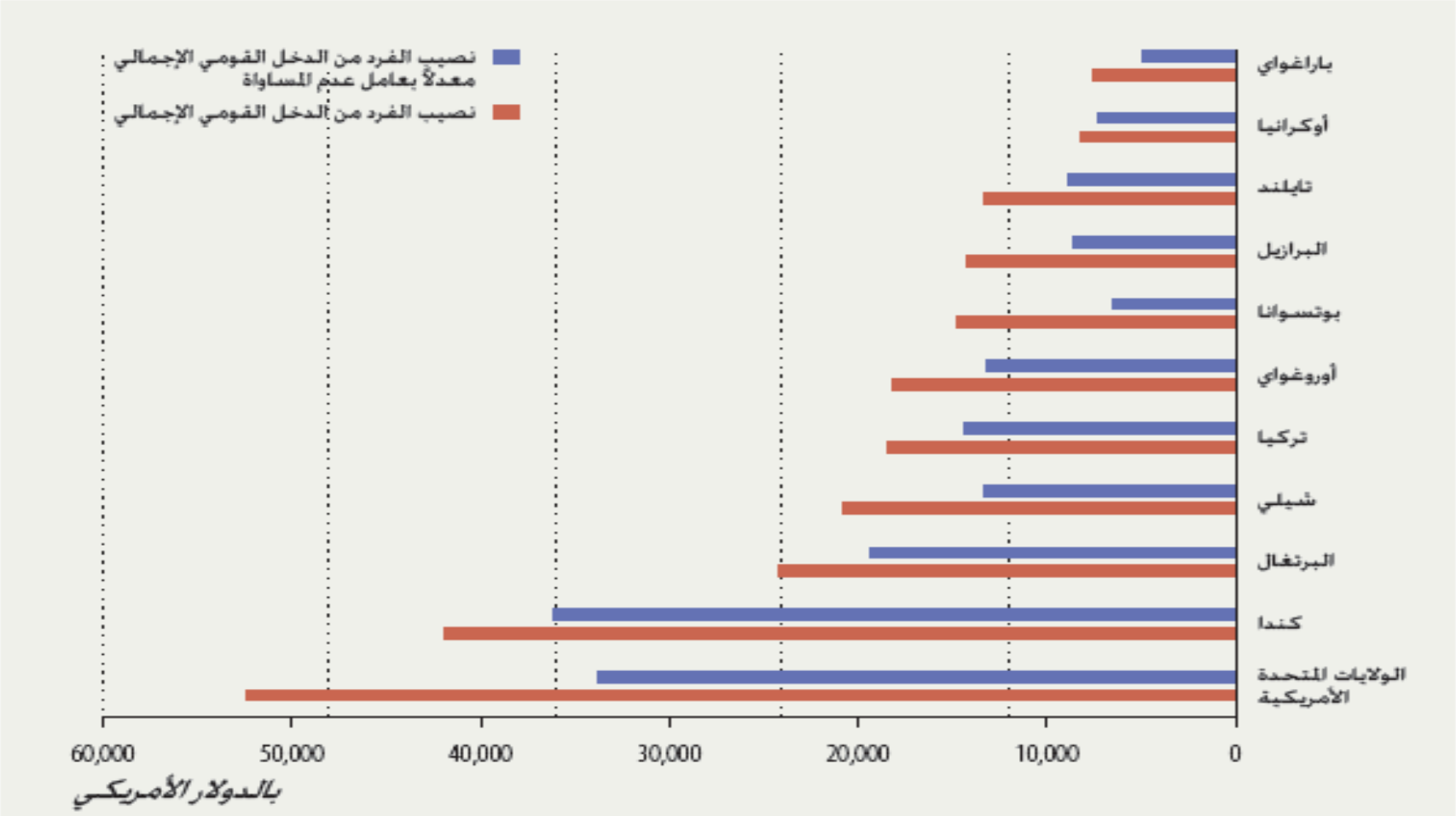

ملاحظة: يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل بعامل عدم المساواة دليل أتكينسون. تعود البيانات إلى عام 2013.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

- **النمو المحابي للفقراء –حالة الدول العربية**
- في إطار تعريف النمو المحابي للفقراء على أنه "ذلك النمو الذي يستفيد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء"، هناك شواهد تطبيقية توضح أن الدول العربية لا زالت متأخرة في هذا المجال او تتحرك بخطوات بطيئة.
- وذلك رغم تحقيقيها خطوات جيدة في العقود السابقة خاصة خلال الفترة 1995- 2005 ، التي أعقبت تأسيس عدد من العقود الاجتماعية لتنظيم العلاقة بين الانظمة الحاكمة وشعوبها. ومراعاة اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

عدالة توزيع الدخل في عدد من الدول العربية لفترات مقارنة / معامل جيني

الدولة	الأردن		جيبوتي		مصر		المغرب		موريتانيا		اليمن	
العام	2006	2013	2002	2013	2005	2013	2007	2013	2006	2013	2005	2013
قيمة معامل جيني (%)	**37.72**	35.5	**39.96**	40.0	**32.14**	30.8	**40.88**	40.9	**39.04**	40.5	**37.69**	37.7

المصدر: تقرير التنمية البشرية – UNDP – 2014

*تتراوح قيمة معامل جني بين الصفر (للمساواة التامة) والنقطة 100 لانعدام المساواة.

استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر

(2) المنظور الحديث للتنمية البشرية و الحد من الحرمان

استهداف المنعة ودرء المخاطر

- استنادا للعرض السابق فقد تقدمت الرؤية الدولية – خاصة مع تزايد الازمات المالية والكوارث الطبيعية في السنوات القليلة الماضية وما اسفرت عنه من تهديدات لمصادر الدخول وانماط الحياة لملايين الاشخاص –
- لتنضج رؤية حول ان الهدف من التنمية البشرية هو تمتع البشر بخيارات وحريات صلبة، يستطيعون ممارستها اليوم وغدا (الحاضر والمستقبل).
- بما يعكس رفع القدرات الحقيقية لمواجهة تقلبات وتغيرات (الطبيعة او ازمات الانظمة الاقتصادية).
- وهو الدور المنوط بأدوار المؤسسات والهياكل والاعراف في الدولة (لتوفير وضمان ممارسة تلك الحريات).

- وبذلك فان التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع الخيارات امام الافراد وزيادة قدراتهم على تحصيل التعليم ووضع صحي جيد والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان.
- ولكنه يمتد للبعد الخاص بتحصين تلك الانجازات وتوفير الظروف الداعمة من جانب (الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية).
- وفي هذا الاطار تظهر اهمية برامج الحماية الاجتماعية بما فيها التأمينات ضد البطالة – ومعاشات التقاعد – وانظمة سوق العمل.
- بما يمنع الاسر التي تواجه الصدمات من الخيارات المعمقة للفقر والمهددة لمسار التنمية (اهمال الرعاية الصحية – الانسحاب من التعليم – بيع الاصول).

لذا تظهر اهمية تحديد اولويات العمل لحماية الفئات الاكثر تعرضا للمخاطر كاطار للتصدي لقضية التخفيف من الفقر والحماية من السقوط في

من هم المعرّضون، لأي مخاطر، لماذا؟

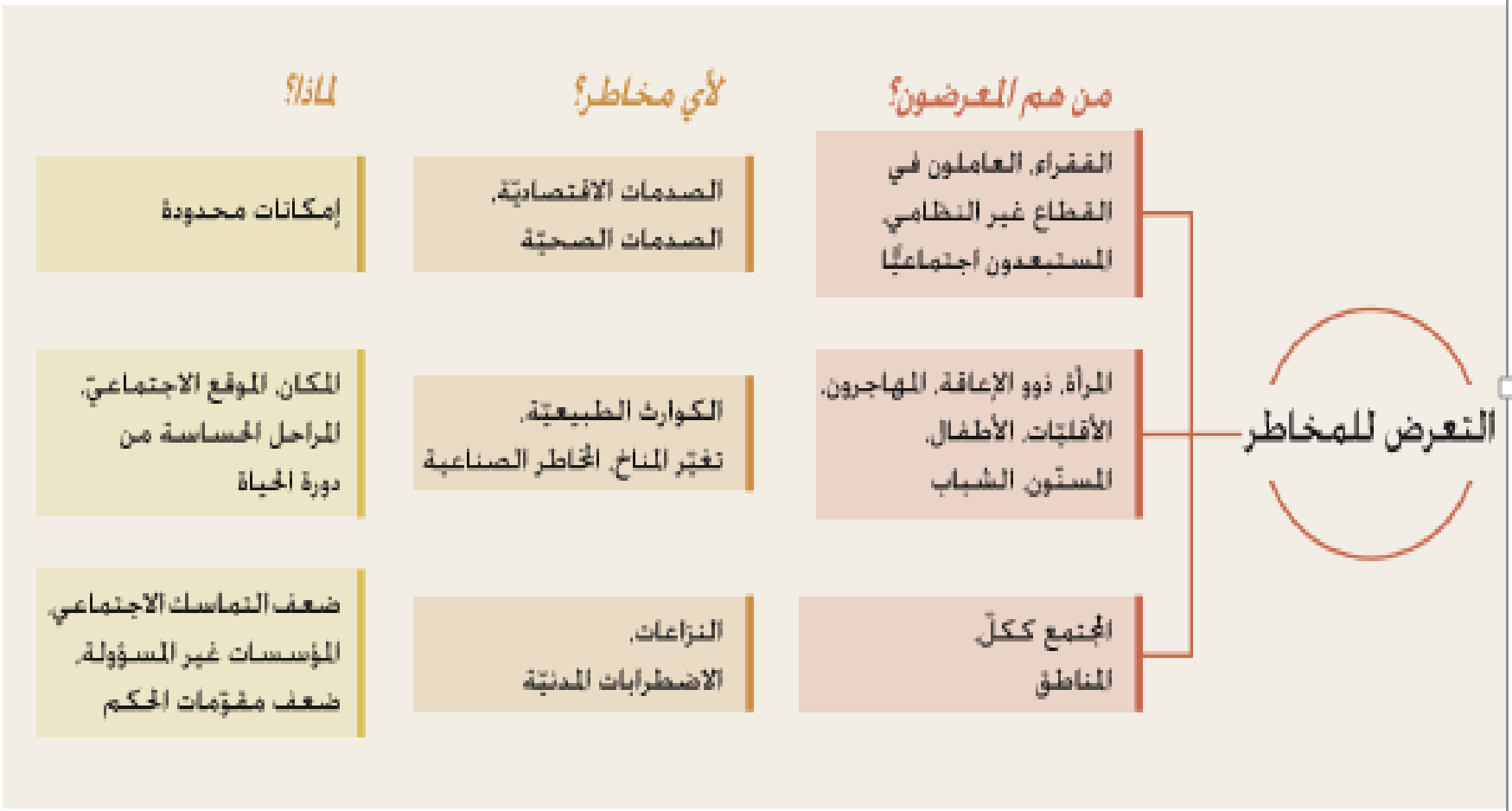

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

سياسات درء المخاطر وبناء المنعة

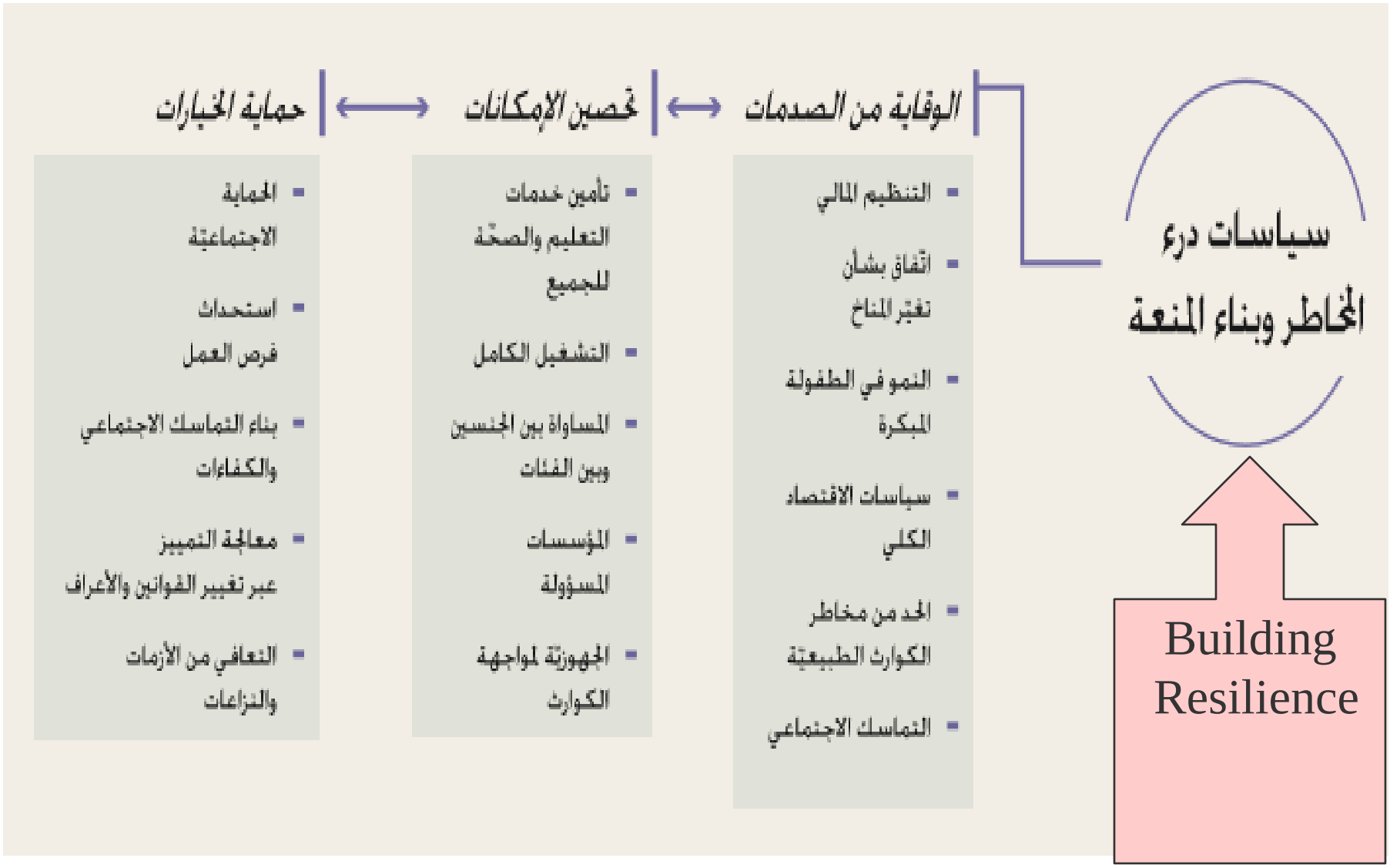

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشريّة.

برنامج العمل الدولي لما بعد العام 2015

- الاهداف التنموية لما بعد اهداف الالفية: اهداف التنمية المستدامة SDGs.
- اقرت الامم المتحدة – الجمعية العامة – 193 دولة) في 25 سبتمبر 2015، اجندة التنمية المستدامة لما بعد العام 2015 للخمسة عشر عاما القادمة حتى عام 2030. - Sustainable Development Goals - SDGs
- المكونة من 17 هدف ، 169 غاية تستهدف في محصلتها القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة. وترمي الأهداف للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية MDGs.

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/%

(3) الإطار الدولي لسياسات الحد من الفقر

3/1: (البنك الدولي – 2014).

يتطلب التصدي للفقر وبخاصة المدقع العمل الكلي وفق إطار شامل للسياسات يعزز الرخاء المشترك القائم على:-

- خلق الفرص.
- الاشتمال – التضمين.(نمو غير مقصي – نمو شامل – نمو مولد للوظائف – نمو عادل).
- الاستدامة.
- وحدد البنك الدولي حزم متنوعة من السياسات تتناسب مع خصوصية كل إقليم ومعطياته وطبيعة تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

إطار السياسات الموجه للقضاء على الفقر في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:-

- تطوير مجالات قطاعات الطاقة والصناعات الاستخراجية.
- تطوير قطاع المياه .
- تطوير الشراكات والأعمال بين القطاعين الحكومي والخاص.
- التمكين والمساندة.
- القضاء على الصراعات والحد منها.
- خلق الوظائف.

إطار السياسات الموجه لإفريقيا - جنوب الصحراء:-

- تنشيط التجارة .
- صياغة سياسات كلية أكثر تناسقا تراعي المتطلبات الاجتماعية.
- الحد من الصراعات.
- خلق الوظائف.

إطار السياسات الموجه لأمريكا اللاتينية:-

- حث النمو في القطاع الزراعي.
- تطوير وتوسيع نظم الحماية الاجتماعية.
- خلق الوظائف.

3/2 اطروحة الامم المتحدة – البرنامج الانمائي UNDP/2014

الحماية الاجتماعية: تؤسس لمسار مختلف للافراد وللمجتمع وللاقتصاد، كونها مدخل لتدعيم القدرات البشرية والمسارات التنموية.

- اولوية الاستثمار تكون في :-
- المراحل الحرجة /الانتقالية (الايام الالف الاولى من حياة الفرد/التدخل المبكر – الانتقال من المدرسة الى سوق العمل – الانتقال الى التقاعد).
- التدخل المبكر في مرحلة النمو من خلال التامين لخدمات الرعاية الصحية والتغذية الاساسية والتقدم في مسار التعليم الاساسي من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية والانتقال الى مرحلة المشاركة في

- برامج الدعم العيني للفقراء بأسعار التكلفة .
- برامج الحماية (التامين ضد البطالة – المعاشات التقاعدية – انظمة سوق العمل/الحد الادنى للأجور وشروط العمل).
- المزايا الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الحماية الاجتماعية.
- تسمح تأمينات البطالة بعدم التسرع بالانخراط في الوظائف غير المناسبة ومن ثم اهدار الموارد وضعف الانتاجية للفرد وللمجتمع.
- يؤسس الاهتمام برعاية الطفولة (الصحة والتعليم) في دعم الاستدامة.
- توفر الحماية سدا مانعا لتزايد الفقراء واعباءهم المالية على الدولة عند الازمات وعند المراحل الحرجة وتحد من لجؤهم الى الخيارات الضارة مثل التضحية بالتعليم او بيع الاصول والممتلكات او تأجيل العناية بالصحة.

- ان الامر المؤكد هو ان السبيل الأنجح لحماية الفقراء يتمثل في قوة ومأسسة انظمة الحماية الاجتماعية باعتبارها مكون لخطط التنمية.
- لذا يجب ان يراعى في تصميم الشبكات العاملة في مجال توفير وتدعيم الحماية الاجتماعية ان تتسم :-

- المرونة : لسرعة مواجهة المتغيرات (الاقتصادية والاجتماعية).
- اجتناب توفير الحوافز السلبية (الموازنة بين الحماية والحوافز الايجابية).
- كفاءة تقديم الخدمات (الالتزام بالجودة لضمان كفاءة التخصيصات ودقة الاستهداف للفئات).

- **معضلة استحقاقات تمويل الحماية الاجتماعية.**
- ترتبط القدرة على توفير الحماية الاجتماعية في اذهان الكثيرين بالدول المتقدمة او الدول الغنية او الدول ذات الوفرة في الموارد.**(هذا ربط غير دقيق).**
- **تستطيع كل الدول التحرك صوب توفير الحماية الاجتماعية كل حسب موارده، اكدت الدراسات ان استثمارات ضئيلة (نسبة للـ GDP) في الحماية الاجتماعية تحقق عوائد تتجاوز كثيرا قيمة هذا الانفاق.**
- **في جنوب افريقيا (نتيجة انتشار الفقر بين الاطفال) خصصت الحكومة 0.7% فقط من GDP للعام 2009/2008، لتمويل برامج مختلفة لدعم الاطفال، ادى ذلك لخفض الفقر بين الاطفال من 43.0% الى 34.0%.**

- كذلك الامر في البرازيل التي وجهت 0.3% من GDP لتمويل برنامج دعم الاسر الفقيرة للعام 2008/2009، ادى هذا لخفض عدم عدالة توزيع الدخل بنسبة من 20% الى 25%.
- **ان جوهر الحماية الاجتماعية (تمويل التعليم او تمويل الصحة او تمويل مياه الشرب الصالحة او باقي الخدمات والمتطلبات الاساسية والغذائية) هو التمكين Empowerment للأفراد.**
- **هذا التمكين الذي يضمن فعليا توسيع خيارات الافراد (الأطفال، الشباب، الفتيات...الخ) في المستقبل، بما يرتد ايجابا على مساراتهم ومن ثم على المجتمع ككل.**

المناطق التي تضمّ أعلى نسب من الأطفال دون سن الخامسة هي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى والدول العربية وجنوب آسيا

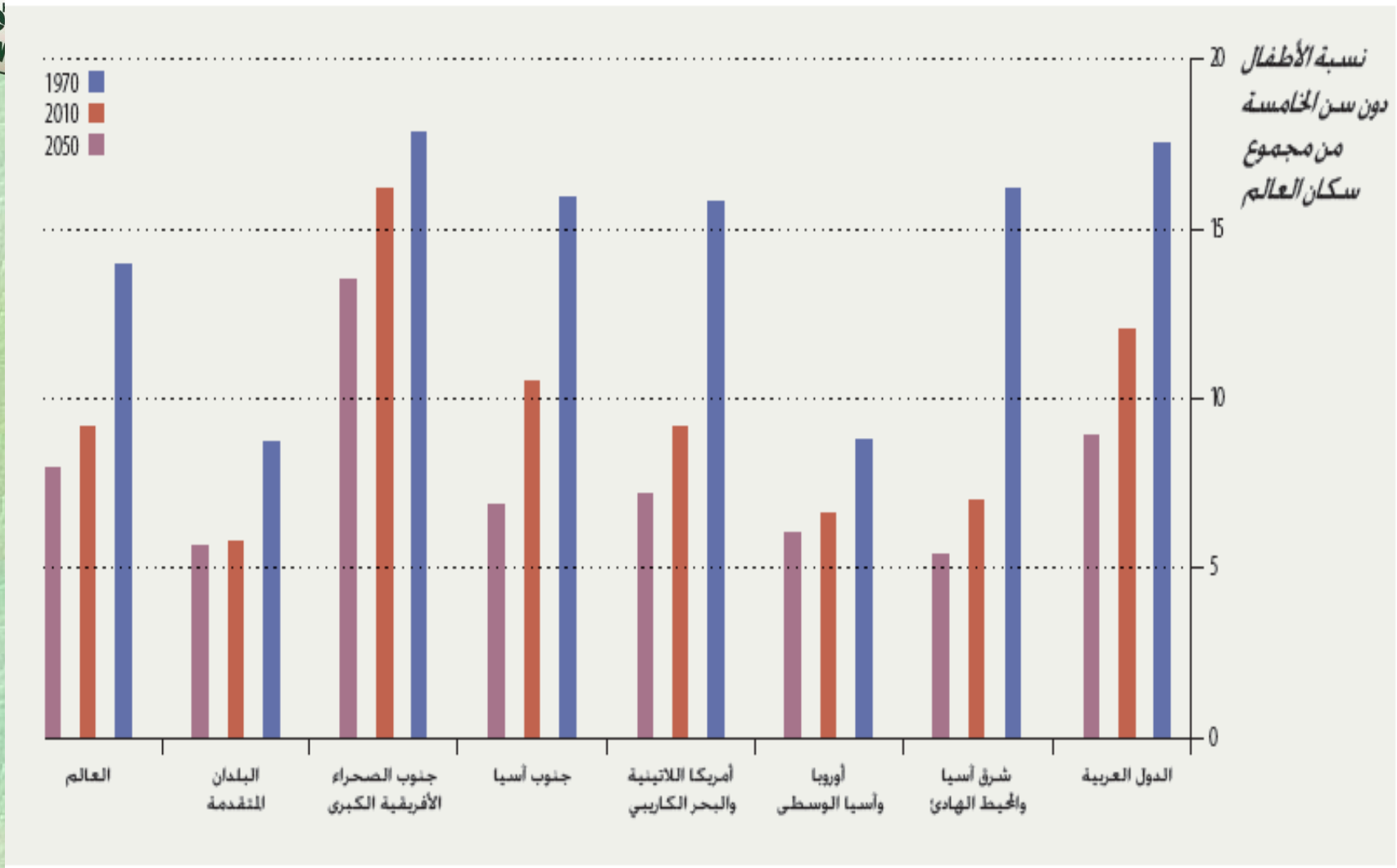

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013.

عندما تحدث الاستثمارات في الإمكانات في مرحلة مبكرة تتسع آفاق المستقبل

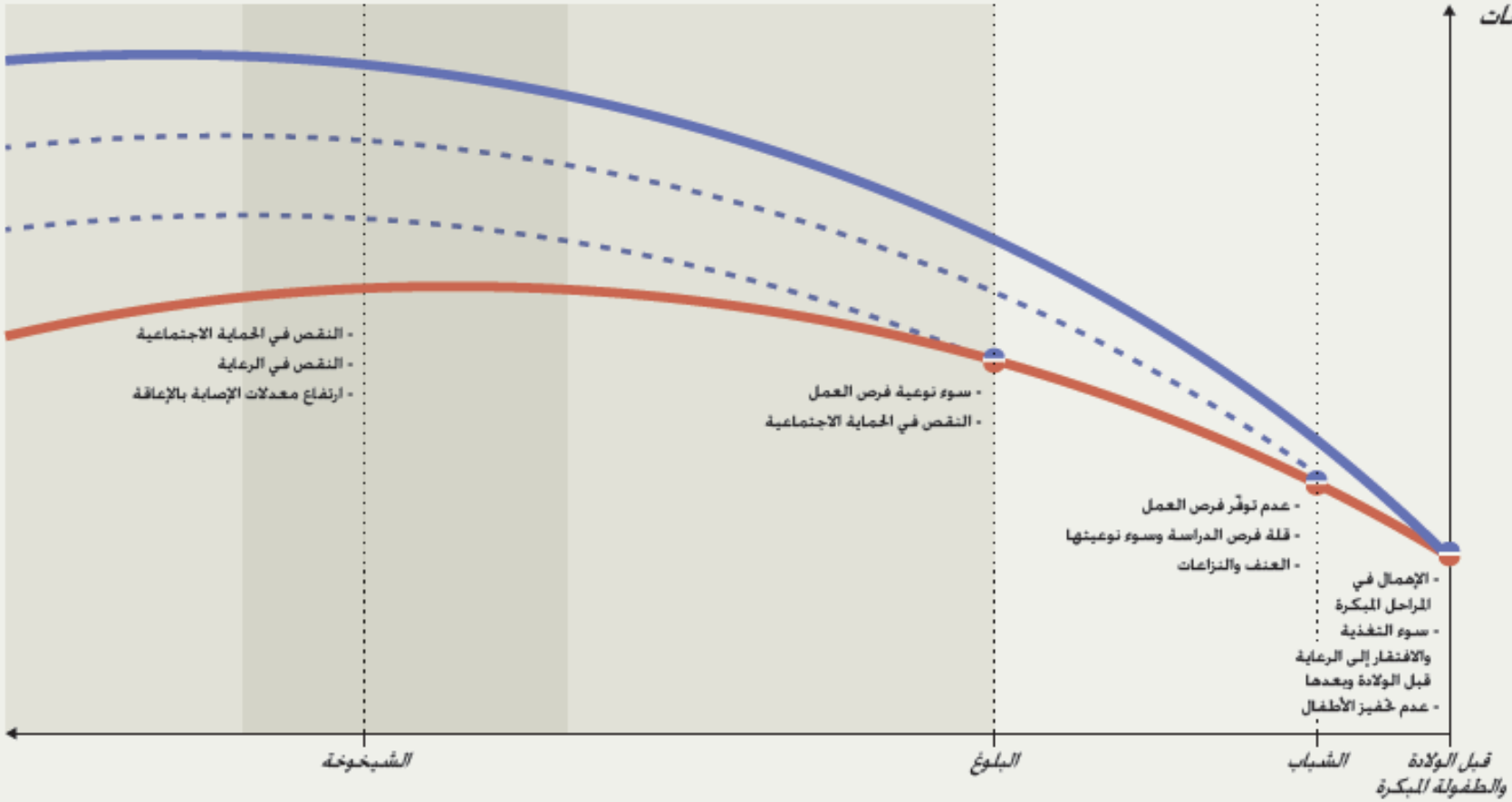

المصدر: حسابات تقرير التنمية البشرية.

لسياسات السريعة في التعليم والإسراع في النمو الاقتصادي تزيل الفجوة بين المعروض من القوى العاملة من الشباب والمطلوب منها في جنوب آسيا وتقلّصها في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى بين عامي 2010 و2050

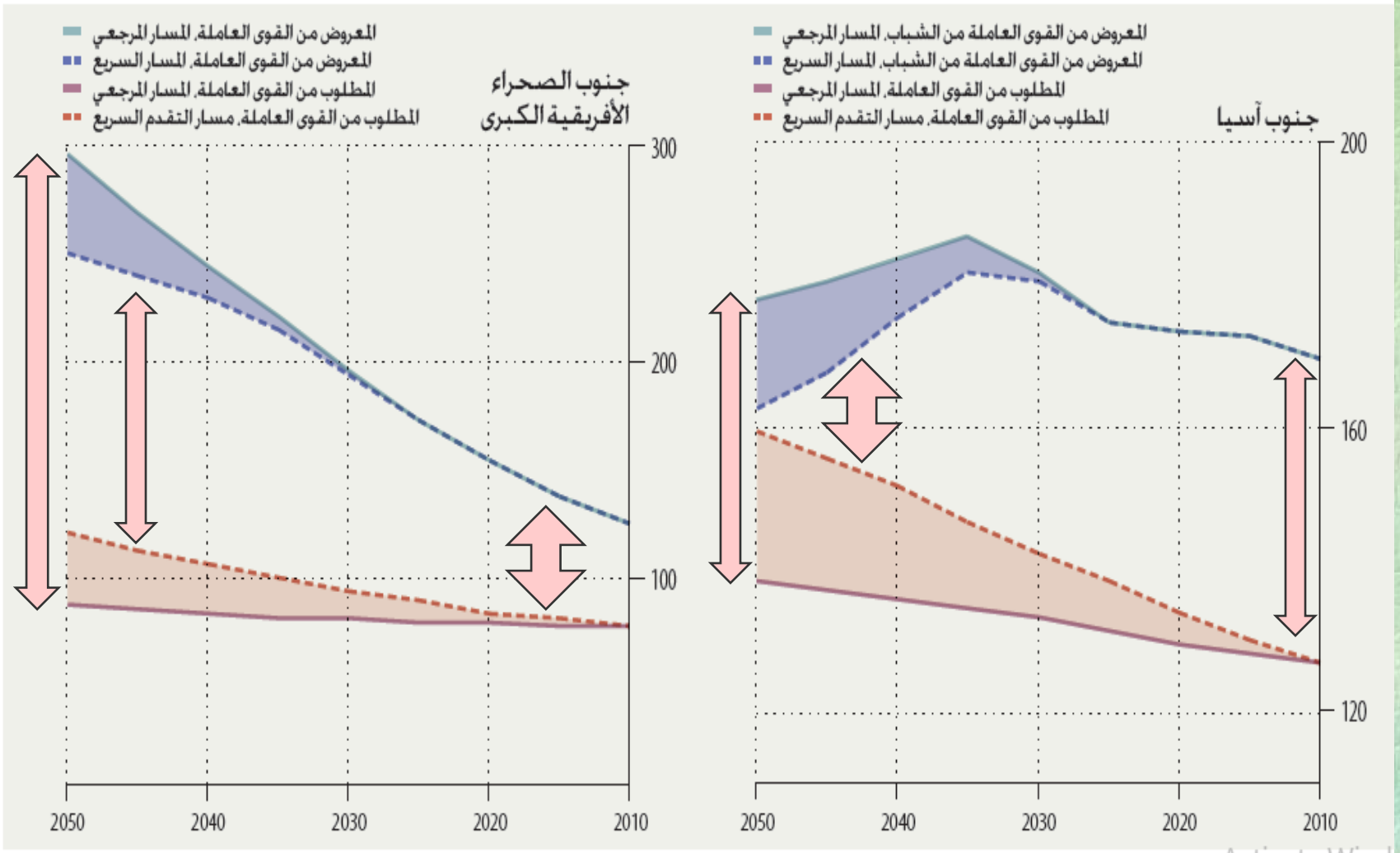

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى: Lutz and KC 2013; Pardee Center for International Futures 2013.

Activate Wind
Go to PC settings t

(4) السياسات الاقتصادية - الدور الحكومي

- في إطار التعريف العريض لعملية التنمية بأنها توسيع حريات/خيارات البشر، يمكن النظر إلى الفقر على أنه حرمان من تلك الخيارات.

- وفي هذا الصدد تلعب السياسات الاقتصادية/التنموية الكلية دورا هاما في التأثير على ظاهرة الفقر في المجتمع.

- حيث تعرف تلك السياسات بأنها نهج يتم تحديده وإتباعه لتحقيق أهداف تنموية معينة تكون محددة ومستهدفة مسبقاً، وتنطوي هذه السياسات على آليات محددة لتحقيق تلك الأهداف.

على سبيل المثال:-

- في حالة اقتصاد يعاني من مشكلة تضخم ومن مشكلة عجز في ميزان المدفوعات، يكون من المتوقع استهداف السياسات تخفيض معدل التضخم وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- ما يلزم تباع سياسات (مالية) تتضمن خفض الإنفاق العام، لخفض التضخم، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على خفض الإنفاق على السلع والخدمات .
- وبذلك يتراجع التضخم ويقل العجز في الميزان التجاري (لخفض الطلب على الواردات).

- وقد يتم تطبيق **سياسات نقدية** لتحقيق نفس الأهداف السابقة، عبر رفع سعر الفائدة (المعروض النقدي)، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق، ومن ثم خفض الأسعار(التضخم)، ويحسن كذلك من ميزان المدفوعات (ميزان راس المال).
- **المدى الزمني لتطبيق السياسات الاقتصادية/التنموية الكلية**:-
- (قصير (عام فاقل) – متوسط (من عام لخمسة أعوام) – طويل (خمسة أعوام فأكثر).

آليات تنفيذ السياسات :-

- **أدوات ذات طبيعة سعريه :** مثل استخدام سعر الصرف أو سعر الفائدة، أو التعرفة الجمركية،....الخ .
- **أدوات ذات طبيعة كمية** : مثل حجم الإنفاق الحكومي أو القيود الجمركية أو المعاملة التفضيلية لنوع معين من الواردات أو الصادرات أو المشروعات، ...الخ .

توليفة السياسات

- يعنى ذلك إمكانية إتباع أكثر من سياسة لتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث يمكن إتباع توليفه تضم مستويات مختلفة من كل منها، أو تطبيق الأداة أو الأدوات على فترات زمنية متتابعة ولكل فترة منها ما يناسبها من مستويات التطبيق.
- مع مراعاة وجود محددات (اقتصادية واجتماعية وتنظيمية وسياسية) يكون لها الاعتبار لاختيار التوليفة الانسب للسياسات.

منهجية إعداد السياسات.

تتطلب منهجية إعداد السياسات الاقتصادية/التنموية الكلية :-

1) تحديد الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها.
2) تحديد أدوات السياسات المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.
3) دراسة التأثيرات المختلفة للمستويات المتدرجة لأدوات السياسات التنموية.
4) تحديد التوليفة الأنسب من أدوات السياسات المختارة لتحقيق الاهداف المحددة/المرجوة (قد لا تكون المثلي).

نموذج للسياسات الاقتصادية وأدواتها السعرية والكمية ومواطن التأثير

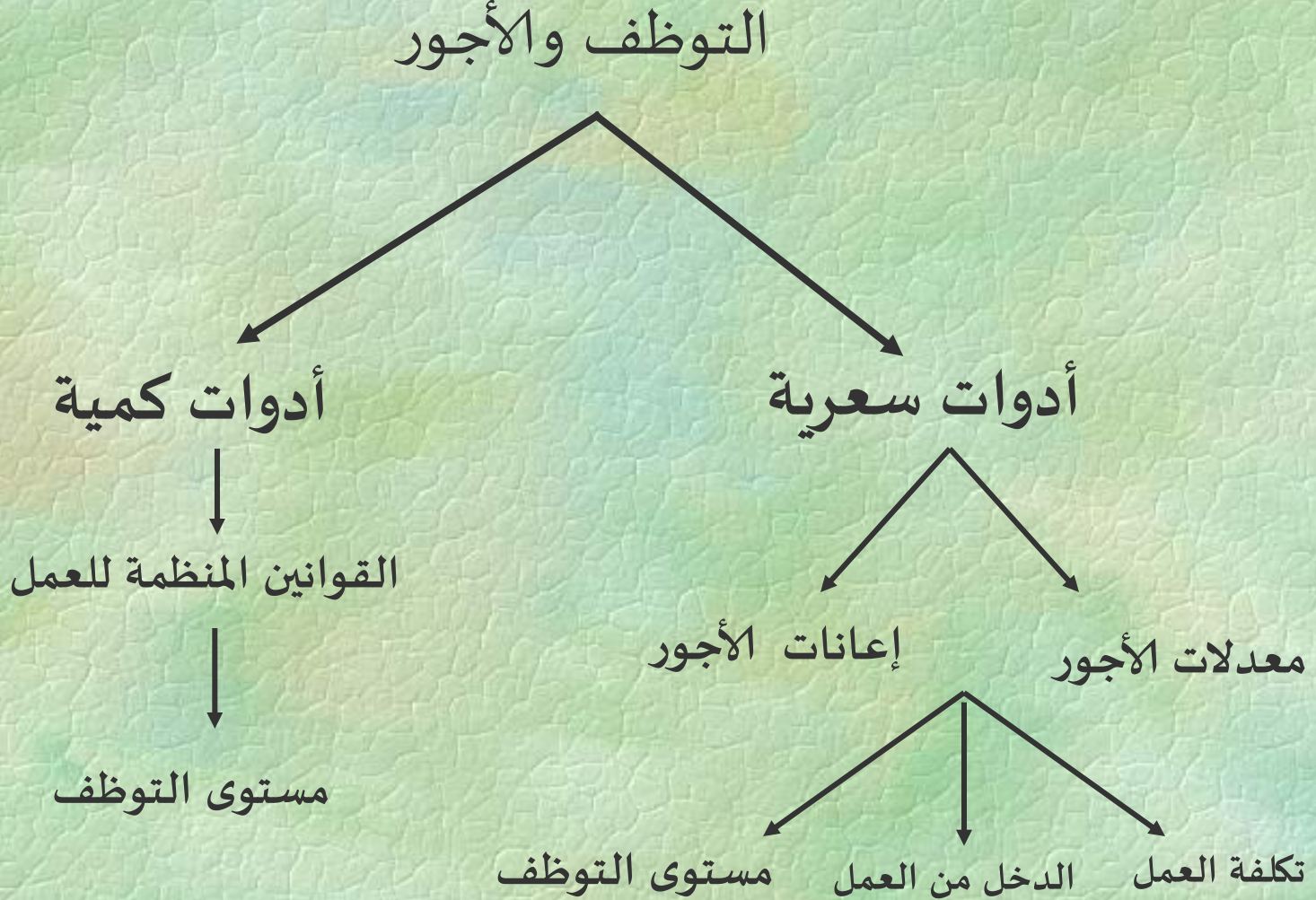

نموذج للسياسات الاقتصادية وأدواتها السعرية والكمية ومواطن التأثير

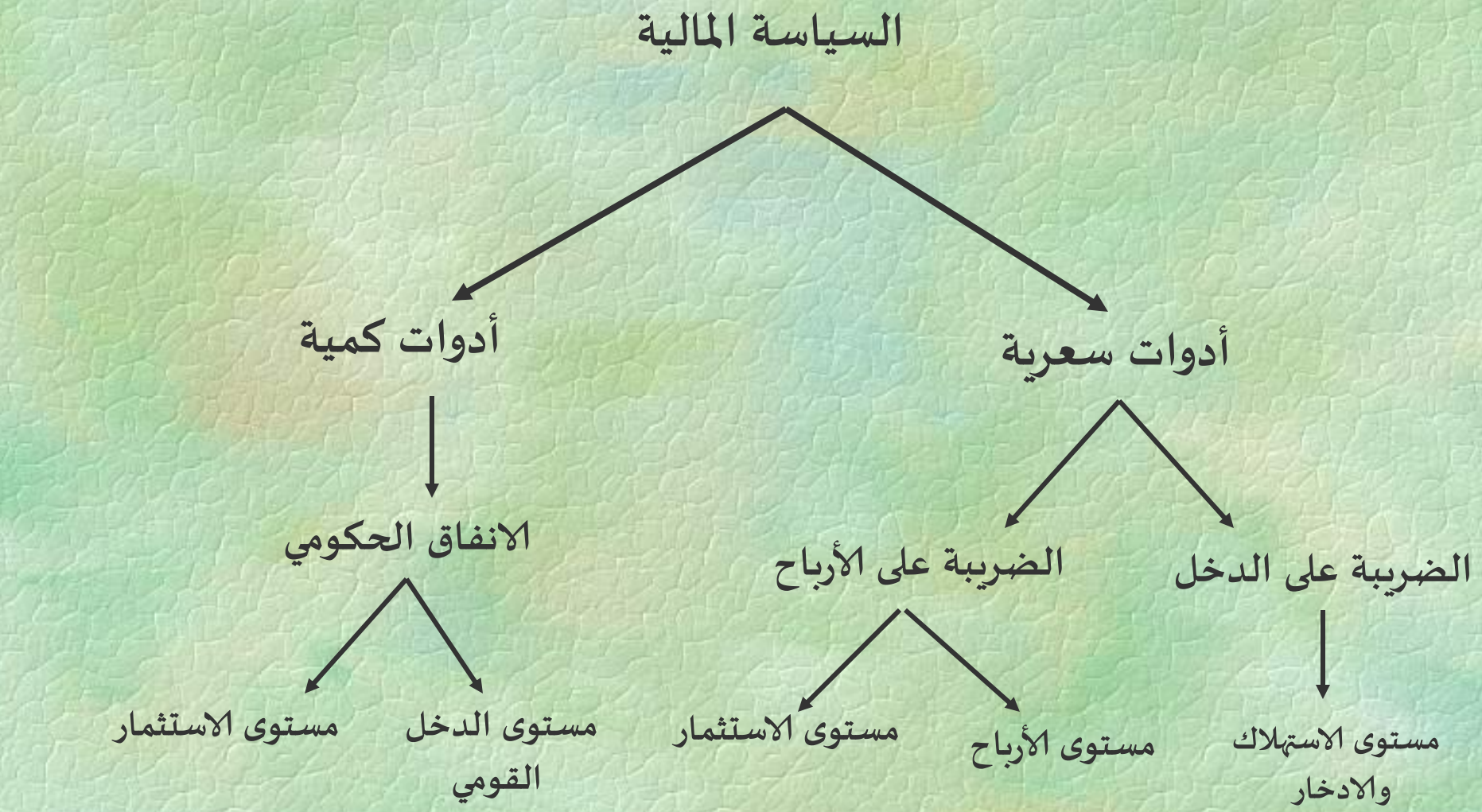

الموازنة العامة : اداة التدخل الحكومي : الحيّز المالي Fiscal Space:

- يمثل الحيز المالي المجال المتاح في الموازنة العامة للدولة، الذي يمكن أن يستخدم لتوفير موارد لأغراض مرغوبة، دون أن يؤثر على الاستدامة المالية أو الاستقرار الاقتصادي للدولة، وتتمثل اهم قنواته في :-

أ. **زيادة العوائد: من خلال** : زيادة النشاط الاقتصادي في ظل نظام ضريبي معطى - زيادة العوائد الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. **خفض الدَّين:** حيث يسهم إلغاء أو خفض رصيد الدَّين في توسيع الحيّز المالي عبر إتاحة المزيد من الأموال للأغراض التنموية.

ج. **إعادة تخصيص الإنفاق: من خلال :-**

- التخصيص لصالح الأولويات، (من برامج أقل فعّالية Effective إلى برامج أكثر فعّالية) تجاه الاهداف المرجوة.(حيث يسهم إعادة التخصيص في توسيع الحيّز المالي، اضافة لدوره في رفع الكفاءة. وخدم الأولويات الحكومية.

د. **الاقتراض (الداخلي/الخارجي):** مع مراعاة ان هذا الخيار يحدّ من الحيّز المالي مستقبلاً بفعل:-«التزامات القروض مستقبلاً ، وزيادة المزاحمة ومن ثم خفض معدل النمو»، لذا يراعي تمويل الحماية الاجتماعية بموارد محلية.

- ورغم ان القاعدة الاقتصادية تملي بالاقتراض فقط للأغراض الاستثمارية (ضرورة التوجه للقروض المحققة عوائد تفوق التزاماتها، الا ان النظرة الاوسع تظهر ان الاستثمار في الحماية الاجتماعية له مردود مرتفع في المدى الطويل .

قنوات تأثير السياسات الاقتصادية على الفقر

- تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر بطرق :-
- (مباشرة): الانفاق الحكومي : دخول العاملين في القطاع العام، الدعم .
- (غير مباشرة): حيث تشتمل القنوات غير المباشرة على الطلب الكلي في الدولة والتوظف والاسعار/التضخم، وسعر الصرف الحقيقي.

قناة الإنفاق الحكومي:

- **يقود** خفض العمالة في القطاع العام (الخصخصة)، إلى **ارتفاع عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع (مؤشر عدد الرؤس)**..

- يؤدي لذات الامر الانخفاض الحاد في التحويلات (العينية او النقدية) من الحكومة للأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي المتاح للافراد.

- وايضا إلغاء الدعم على السلع والخدمات التي يستخدمها الفقراء يؤدي إلى تعميق الفقر كما تعكسه فجوة الفقر وذلك لأنه يزيد من تكلفة الحاجات الغذائية.

ملاحظات

- يترتب على مثل هذه السياسات سابقة الذكر تهديد اوضاع الفقراء في المجتمع، لكنها ستقود ايضا الى خفض الانفاق العام ومن ثم خفض العجز، وهو الامر الذي يمثل من جانب اخر السيطرة على الضغوط التضخمية، ومن ثم تحقيق امر ايجابي للقوة الشرائية الحقيقية للفقراء.

- لذا يجب الموازنة الدائمة بين تلك الاهداف بما يحقق التوازن المالي المراعي للبعد الاجتماعي، كما يلفت الانتباه لضرورة رصد الاثر النهائي لمثل هذه السياسات على الفقراء والمجتمع والرفاه الاجتماعي في اطار تطبيقي وليس ضمن توقعات الاطر النظرية سالفة الذكر.

- كذلك يجب ملاحظة اثر تلك السياسات على الفعالية، فقد ينخفض نصيب الإنفاق على دعم السلع والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي أو كنسبة من إجمالي الإنفاق، ولكن قد لا يؤثر ذلك على الفقر بطريقة سلبية، إذا ما صاحب مثل هذا الانخفاض تحسن ملحوظ في نظام استهداف المستفيدين من مثل هذا النوع من الإنفاق.

قناة الطلب الكلي والعمالة:

- يظهر أثر الطلب الكلي على الفقر، عبر قناة الاستثمار، حيث يقود انخفاض الإنفاق الاستثماري العام لانخفاض الاستثمار الكلي والطلب الكلي (النمو والتشغيل)، حيث يتراجع النشاط الاقتصادي وفرص العمل فتزيد البطالة

قنـاة المستوى العام للأسعار/التضخـم:

- يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلاً في الدخل الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد الفقر.

- وعادة ما يكون وقع التضخم أكبر أثراً في حالة الفقراء الذين عادة ما تكون دخولهم اسمية وغير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار.

نموذج : معدل التضخم وعبء ارتفاع الاسعار في عدد من الدول العربية

معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين 2000 و(2005-2013)

(نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأردن	0.7	3.5	6.3	4.7	13.9	-0.7	5.0	4.4	4.6	5.6
الإمارات	1.3	6.2	9.3	11.1	12.3	1.6	0.9	0.9	0.7	1.1
البحرين	-0.7	2.6	2.0	3.3	3.5	2.8	2.0	-0.4	2.8	3.3
تونس	2.8	1.4	4.1	3.4	4.9	3.5	4.4	3.5	5.6	6.1
الجزائر	0.3	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3
جيبوتي	2.0	3.1	3.5	5.0	12.0	1.7	4.0	5.1	3.7	2.5
السعودية	-1.1	0.5	1.9	5.0	6.1	4.1	3.8	3.7	2.9	3.5
السودان	8.0	8.5	7.2	8.0	14.3	11.3	13.0	18.1	31.9	36.5
سورية	-0.6	7.8	10.0	4.7	15.1	2.8	4.9			
العراق	5.0	37.0	53.2	30.8	2.7	-2.8	2.4	5.6	6.1	1.9
عمان	-1.2	1.9	3.4	24.8	12.5	3.5	3.2	4.1	2.9	1.3
فلسطين	2.8	3.5	3.8	2.6	9.9	2.8	3.7	2.9	2.8	1.7
قطر	1.7	8.8	11.9	13.6	15.2	-4.9	-2.4	1.9	1.9	3.1
القمر	5.9	3.0	3.4	4.5	4.8	4.8	3.9	6.8	6.3	2.3
الكويت	1.6	4.1	3.1	5.5	6.3	4.6	4.5	4.9	3.2	2.7
لبنان	-0.4	-0.7	5.6	4.1	10.8	1.2	5.1	7.2	5.9	3.0
ليبيا	-2.9	2.7	1.5	6.2	10.4	2.4	2.5	15.9	6.0	2.6
مصر	2.8	11.4	4.3	10.9	11.7	16.2	11.7	11.0	8.6	6.9
المغرب	1.9	1.0	3.3	2.0	3.9	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9
موريتانيا	3.3	12.1	6.2	7.3	7.5	2.1	6.3	5.7	4.9	4.1
اليمن	11.0	9.9	10.8	7.9	19.0	3.7	11.2	19.5	9.9	11.1
متوسط الدول العربية	**2.1**	**6.2**	**7.5**	**8.0**	**9.6**	**3.2**	**4.5**	**6.3**	**6.0**	**5.2**

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

قناة سعر الصرف الحقيقي:

- تهدف حزمة السياسات المكونة من السياسات المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف إلى تخفيض سعر الصرف الحقيقي وذلك بغرض إعادة تخصيص الموارد في اتجاه إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري.

- ومن ثم يتوقع أن يتأتى تأثير سياسات سعر الصرف على الفقر من خلال التفاعلات الاقتصادية التوازنية على مستوى الاقتصاد وعلى المدى الزمني الذي تستغرقه هذه التفاعلات لتصل لهدفها المرجو.

- ويلاحظ في هذا الشأن أنه عادة ما يتم تنفيذ سياسة سعر الصرف بالتخفيض لسعر صرف العملة الوطنية، وهو الامر الذي يترتب عليه غالبا ارتفاع معدل التضخم نتيجة لارتفاع أسعار الواردات وهو ما يترتب عليه غالبا تزايد الفقر.

- كما نجد ان تخفيض سعر الصرف الحقيقي ربما ترتب عليه ازدياد في إنتاج سلع الصادرات الزراعية ومن ثم ارتفاع دخول المنتجين لهذه السلع.(فإذا كان معظم هؤلاء من الفقراء فربما ترتب علي ذلك انخفاض للفقر).

- كذلك يلاحظ أنه إذا ما تمت عملية إعادة تخصيص الموارد نحو إنتاج السلع القابلة للتبادل التجاري فإن ذلك سيعني تدني الطلب على العمالة في القطاعات التي تنتج السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

- ومن ثم ازدياد البطالة في هذه القطاعات، بالإضافة إلى انخفاض دخولها الحقيقية، ومن ثم زيادة الفقر.

- لذا تبقى الموازنة والحسابات المسبقة لتأثيرات تلك السياسات محدد اساسي لاختيارها او استبعادها.

إدارة الإنفاق المتحيّز للفقراء: انحرافات الاستهداف للانفاق العام

: حصة الذين يستفيدون من دعم الديزل حسب مستوى الدخل في بعض الدول العربية. 2014

الدولة	الشريحة الأفقر من السكان	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة	الطبقة الرابعة	الشريحة الأغنى من السكان
مصر	%1	%9	%5	%14	%71
الأردن	%4	%10	%16	%24	%24
موريتانيا	%1	%2	%6	%14	%77
المغرب	%7	%11	%16	%24	%42
اليمن	%2	%8	%9	%25	%56

المصدر:صندوق النقد الدولي (2014) " إعادة هيكلة نظام الدعم والإعاناتفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، التطورات الحديثةوالتحديات التي تواجهها في المستقبل القريب.

: حصة الذين يستفيدون من دعم الغازالمسال حسب مستوى الدخل في بعض الدول العربية. 2014

الدولة	الشريحة الأفقر من السكان	الطبقة الثانية	الطبقة الثالثة	الطبقة الرابعة	الشريحة الأغنى من السكان
مصر	%15	%18	%20	%22	%25
الأردن	%18	%19	%20	%20	%23
المغرب	%13	%16	%19	%22	%30
اليمن	%12	%16	%20	%23	%29

المصدر: صندوق النقد الدولي (2014) " إعادة هيكلة نظام الدعم والإعاناتفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، التطورات الحديثة والتحديات التي تواجهها في المستقبل القريب.

توجهات الانفاق العام في عدد من الدول العربية صوب القطاعات الاجتماعية

هيكل الانفاق الجاري للموازنة العامة لعدد من الدول العربية %

(يمثل الانفاق الجاري نحو 77.0% من اجمالي حجم الموازنة لاجمالي الدول العربية)

الدولة/المؤشر	الخدمات العامة	الامن والدفاع	الخدمات الاجتماعية	الشئون الاقتصادية	نفقات اخرى
اجمالي الدول العربية	22.4	23.0	36.3	10.5	7.8
الاردن	1.8	24.2	44.9	4.1	25.0
مصر	32.2	10.6	53.5	3.5	0.2
المغرب	6.0	31.1	38.4	4.8	19.7
لبنان	13.4	18.5	15.4	28.3	24.4
موريتانيا	13.0	20.0	36.0	27.0	4.0

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد – 2014 .

السياسات الحكومية ومدى انحيازها للفقراء : نسبة الانفاق العام على الحماية الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي

البلد / الاقليم	1990	احدث بيان للفترة 2010-2013
الجزائر	7.6	9.73
جيبوتي	-	7.29
موريتانيا	1.0	4.87
المغرب	2.4	6.57
السودان	1.10	2.27
تونس	7.00	10.40
البحرين	3.17	4.01
العراق	-	11.65
الأردن	7.05	12.11
الكويت	9.40	11.40
لبنان	4.50	1.12
ليبيا	-	6.55
عُمان	2.50	3.60
قطر	-	1.74
السعودية	-	3.64
سوريا	-	1.91
الامارات	-	3.76
اليمن	-	5.90
الشرق الأوسط	4.9	8.7
أوروبا الغربية	20.9	26.7
أمريكا الشمالية	14.0	19.4
العالم	5.8	8.6

تقييم الاداء الحكومي

في ضوء اهمية السياسات الاقتصادية والدور الحكومي في مكافحة الفقر وتدعيم التنمية البشرية ومسار الاستدامة، تقوم العديد من الجهات والمؤسسات الدولية بتقييم الاداء الحكومي ومتابعته ورصد كفاءة ادائة او حسن تنظيمه ومدى فعاليته.

وهو ما يعطي غالبا دلالة قوية على مدى اضطلاع الحكومات بكامل مهامها تجاه مواطنيها وتجاه اهداف الالفية.

- وفي هذا الاطار نعرض لمجموعة من المؤشرات الهامة وهي :-

(أ) الموازنة المفتوحة

- مؤشر الموازنة المفتوحة.
- يعبر هذا المؤشر عن مدى انفتاح واتاحة المعلومات الخاصة بالموازنة العامة لاسيما للمجتمع المدني (اداة الرقابة المجتمعية على الاداء الحكومي).
- كون ان الموازنة العامة للدولة هي اهم مراكز حشد الموارد الخاصة بالمجتمع، كما انها الركن الاساسي لاعادة توزيع تلك المقدرات على المجتمع.
- ويعتمد المؤشر على نتائج استبيان (123 سؤال)يوزّع للحصول على المعلومات الخاصة بمدى إطلاع الجمهور على معلومات الموازنة في دول العالم.

  - 91 سؤال حول تقييم مدى وصول الجمهور لمعلومات الموازنة.
  - 23 سؤال حول مدى المشاركة العامة في عملية الموازنة، وقدرة مؤسسات الرقابة على اختبار مصداقية السلطة التنفيذية

تتراوح قيمة المؤشر (0 – 100)، ويتم التعبير عن كل فئة بلون محدد:-

- ✓ 0 – 20 (لون أحمر): معلومات شحيحة أو عدم تقديم معلومات.
- ✓ 21 – 40 (لون وردي): حدّ أدنى من المعلومات.
- ✓ 41 – 60 (لون أصفر): معلومات قليلة.
- ✓ 61 – 80 (لون أخضر): معلومات هامة.
- ✓ 81 – 100 (لون أزرق): معلومات شاملة.

تصنيف الدول وفق قيم مؤشر الموازنة المفتوحة 2015 (101 ranking)

قيم مؤشر الموازنة المفتوحة	الدول- الترتيب الدولي
معلومات كثيفة (القيم 81-100)	نيوزلندا 1 - السويد 2 - جنوب أفريقيا 3 – النرويج 4 - الولايات المتحدة 5 - البرازيل 6 – فرنسا 7، المملكة المتحدة 8.
معلومات هامة (القيم 61-80)	رومانيا9 - بيرو 10 - روسيا 11 – ايطاليا 12 – المانيا 13 – الشيك 14.
بعض المعلومات (القيم 41-60)	الاردن 33 - تونس 66
في أضيق الحدود (القيم 21-40)	المغرب 74 – اليمن 80
ضئيلة (القيم 0-20)	الجزائر 86 – مصر 90 – السودان – 93 العراق 98 – لبنان 99 – قطر 101 – السعودية 101 .

استبيان الموازنة المفتوحة 2015: openbudgetindex: world bank:

(ب) تقييم الاداء الحكومي: مؤشرات الحوكمة Good Governance – WB 2015

البلد	التعبير والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب		فاعلية الحكومة		جودة التنظيم		سيادة القانون		السيطرة على الفساد		مؤشر الحاكمية	
	1996	2013	1996	2013	1996	2013	1996	2013	1996	2013	1996	2013	1996	2013
قطر	-0.5	-0.9	0.2	1.22	0.47	1.07	-0.1	0.74	0.1	1.04	-0.1	1.24	0.01	0.74
السعودية	-1.4	-1.8	-0.3	-0.4	-0.3	0.06	-0.2	0.08	0.25	0.26	-0.6	-0	-0.4	-0.3
الامارات	-0.4	-1	0.86	0.92	0.63	1.17	0.73	0.78	0.69	0.64	-0.1	1.29	0.4	0.63
البحرين	-0.7	-1.3	-0.4	-1.3	0.63	0.58	0.53	0.6	0.04	0.35	0.17	0.45	0.04	-0.1
الكويت	-0.2	-0.7	0.13	0.14	0.13	-0.1	0.07	-0.1	0.6	0.39	0.72	-0.2	0.24	-0.1
ليبيا	-1.4	-1	-1.1	-1.8	-0.9	-1.5	-1.8	-1.8	-1.1	-1.4	-0.8	-1.5	-1.2	-1.5
سلطنة عُمان	-0.5	-1	0.8	0.48	0.55	0.21	-0.1	0.47	0.69	0.56	0.04	0.08	0.25	0.13
لبنان	-0.3	-0.4	-0.8	-1.7	-0.1	-0.4	-0.4	-0.1	-0.2	-0.8	-0.5	-0.9	-0.4	-0.7
الاردن	-0.2	-0.8	-0.2	-0.6	0.12	-0.1	0.03	0.11	0.28	0.39	-0.1	0.09	0	-0.2
تونس	-0.5	-0.1	0.16	-0.9	0.41	0	0.01	-0.4	-0.2	-0.2	-0.2	-0.2	-0.1	-0.3
الجزائر	-1.3	-0.9	-1.9	-1.2	-1	-0.6	-0.8	-1.2	-1.2	-0.7	-0.5	-0.5	-1.1	-0.8
فلسطين	-1.1	-0.9	-1.7	-1.9	-1.2	-0.8	-0.9	0.15	-0.1	-0.4	-0.9	-0.7	-1	-0.8
مصر	-0.8	-1	-0.6	-1.6	-0.2	-0.9	0.01	-0.7	0.05	-0.6	-0.1	-0.6	-0.3	-0.9
سوريا	-1.3	-1.8	-0.4	-2.7	-0.6	-1.3	-1.2	-1.6	-0.4	-1.5	-0.8	-1.2	-0.8	-1.7
العراق	-2	-1.1	-1.9	-2	-2	-1.1	-2	-1.3	-1.5	-1.5	-1.5	-1.3	-1.8	-1.4
المغرب	-0.4	-0.7	-0.3	-0.5	-0	-0.1	-0.2	-0.2	0.24	-0.3	0.33	-0.4	-0.1	-0.3
اليمن	-0.7	-1.4	-1.4	-2.4	-0.6	-1.2	-0.5	-0.7	-1.4	-1.2	-0.4	-1.2	-0.8	-1.3
جزر القمر	-0.6	-0.5	0.38	-0.2	-1.7	-1.4	-1.2	-1.3	-1.1	-1	-0.9	-0.7	-0.9	-0.9
موريتانيا	-0.5	-0.9	0.26	-1	-0.1	-0.9	-0.6	-0.7	-0.4	-0.4	-0	-0.7	-0.2	-0.9
السودان	-1.9	-1.8	-2.5	-2.2	-1.1	-1.5	-1.4	-1.4	-1.6	-1.3	-1.3	-1.5	-1.6	-1.6
جيبوتي	-0.9	-1.4	-0.5	-0.1	-0.9	-1.2	-1	-0.6	-1	-0.8	-0.5	-0.4	-0.8	-0.8
الصومال	-2.1	-2.2	-2.7	-2.8	-2.1	-2.2	-2.5	-2.2	-2.2	-2.4	-1.7	-1.6	-2.2	-2.2
الدول العربية	-0.9	-1.1	-0.6	-1	-0.5	-0.6	-0.6	-0.5	-0.4	-0.5	-0.4	-0.5	-0.6	-0.7
الولايات المتحدة	1.37	1.08	0.87	0.61	1.71	1.5	1.59	1.26	1.45	1.54	1.57	1.28	1.43	1.21
سنغافورة	0.2	0.06	1.07	1.33	2.1	2.07	2.25	1.96	1.28	1.74	2.17	2.08	1.51	1.54
كوريا	0.62	0.69	0.52	0.24	0.63	1.12	0.48	0.98	0.75	0.94	0.27	0.55	0.55	0.75
ماليزيا	-0.1	-0.3	0.47	0.05	0.75	1.1	0.69	0.62	0.61	0.48	0.51	0.41	0.49	0.39
الصين	-1.3	-1.6	-0.2	-0.6	-0.3	-0	-0.1	-0.3	-0.4	-0.5	-0.3	-0.4	-0.4	-0.5
العالم	-0	0	-0.1	0	-0	0	0	0	-0	0	0	0	-0	0

المصدر: البنك الدولي. قاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية، 2015.

اطروحات حول سياسات وبرامج حكومية متنوعة

- دقة الرصد والتشخيص والتحليل للفقر واسبابه ومواطنه.
- تبني واقرار السياسات الاقتصادية المتنوعة بعد دراسة تأثيراتها على الفقراء ومحدودي الدخل.
- الاستثمار في راس المال البشري (التعليم والصحة).
- خلق فرص عمل (استهداف وتمكين ورفع قدرة الافراد على توليد الدخول – الدخول الجديدة).
- اولوية خلق فرص عمل للنساء في الريف ثم الاحياء ثم المدن، مع ضرورة الارتقاء في الفرص وقيمتها المضافة (لان الاجر الحقيقي يتناسب مع الانتاجية).

- توفير وتهيئة وتطوير الخدمات والمرافق الاساسية (كهرباء – مياه – صرف – طرق – مواصلات) هي مدخل مباشر للحد من الفقر متعدد الابعاد، وتهيئة بيئة صالحة للأعمال ولنشاط ومبادرات المشروعات للأفراد والاسر والعائلات.
- التركيز على الانتاجية الزراعية هي مدخل فعال للتنمية وكذلك لمواجهة الفقر المتوطن في الريف العربي بما يتضمنه ذلك من حزمة برامج متكاملة مثل:-

- آليات متطورة وسريعة وغير مكلفة لربط مواطن الانتاج الزراعي والمزارعين بمواطن التصريف والتسويق.
- توفير الخدمات المالية وتيسيرها لخفض مخاطر تمويل الانتاج الزراعي.
- تطوير ونشر شبكات الري المستدامة (المفيدة وغير المكلفة للمزارع والفعالة والداعمة للإنتاجية الزراعية والسلامة البيئية).
- تطوير المراعي (نشر مراكز للمياه – الرعاية البيطرية المتنقلة – الاعلاف والمستلزمات الاخرى).

(5) دور المحليات في مكافحة الفقر

- رغم أن المحليات هي جزءا أساسيا من الجهاز الحكومي، وتندرج في إطار الدور الحكومي، إلا انه قد تم إفراد بندا مستقلا لها ، لدورها المباشر للتعامل مع الفقراء في مختلف أقاليم ومحافظات الدولة، ولتجاربها الناجحة في مجال تنفيذ برامج مكافحة الفقر.
- حيث تعتبر الإدارة المحلية أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري الحكومي الذي يخدم المناطق والأقاليم الإدارية في الدولة لتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات وإدارة شئونهم.

- إذ تفوض الحكومة المركزية جزءاً من سلطاتها للمناطق الإدارية، لممارسة نشاطاتها في تقديم الخدمات الأساسية لتلك المناطق (اللامركزية الإدارية).
- وتختلف ادوار وتطبيقات الإدارة المحلية في الدول المتقدمة عن الدول النامية بشكل جوهري (الاستقلالية/العلاقة بالمركز – التنظيم).

- إضافة إلى ذلك، هناك لامركزية سياسية في بعض أنظمة الحكم المحلي، كما هو الحال في النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستقل الولايات بالسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في إدارة شئونها في إطار النظام السياسي والدستوري العام، أما الوظائف السيادية الرئيسة، كالدفاع، والسياسة الخارجية والمالية فتكون مركزية.

- **الإدارة المحلية وإنجاز التنمية والحد من الفقر (وذلك من خلال):-**
  - خلق قيادات إدارية وتنظيمية على المستوى المحلي .
  - المرونة وسرعة مواجهة التغيرات والانحرافات.
  - تنويع الأنشطة الحكومية، ومقابلة الطلب المتزايد على الخدمات.
  - تخفيف الضغط على العاصمة والمدن الرئيسة،
  - تشجيع الهجرة العكسية (من المدينة إلى الريف).
  - تفعيل دور المجالس المحلية في خلق فرص عمل، توفير برامج تدريب للكوادر وللقيادات المحلية من أجل تطوير وتحسين

(6)دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر

ارتبط الدور التاريخي لعمل المنظمات التطوعية والجمعيات الأهلية في أغلب دول العالم، بمواجهة الفقر، وسجل هذا الدور منذ مطلع الألفية الثالثة مؤشرات ايجابية في هذا المجال أهمها:-

- تنامي تأسيس الجمعيات في مجالات العمل التنموي، وبخاصة مجالات تدريب وتأهيل العاملين في مختلف المجالات لتطوير مهاراتهم، وتقديم منح وقروض المشروعات الصغيرة، وتمكين المرأة الفقيرة ومحو أميتها وتأهيلها للاستفادة بالقروض الصغيرة، والنهوض بالتعليم، والتوعية في مجال البيئة، وكذلك التوعية بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

- تحولات في منهجية عمل جمعيات خيرية تقليدية، من أسلوب البر والإحسان (مانح ومتلق) الى منهجية تطوير الاعتماد على الذات (قروض وتدريب وتأهيل، وبناء قدرات).
- قامت العديد من الجمعيات الأهلية بالتركيز على النساء المعيلات لأسر، وهي قضية رئيسية تتعلق بتمكين المرأة.
- اتجهت الجمعيات الأهلية إلى بناء الكوادر، والإدارة الحديثة والبناء المؤسسي.

- اتجهت العديد من الجمعيات إلى العمل في المناطق العشوائية التي تتركز فيها ظاهرة الفقر للنهوض الشامل بالمجتمع المحلي، من خلال تطوير البنية الأساسية (المساكن والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي) والتعليم والتدريب، والخدمات الصحية الأساسية، وتوفير فرص عمل جديدة ومتطورة.
- قامت العديد من الجمعيات الأهلية بالتركيز على النساء المعيلات لأسر، وهي قضية رئيسية تتعلق بتمكين المرأة.

- قامت العديد من الجمعيات الأهلية بدور المنظمة الوسيطة ما بين المانحين والنساء الفقيرات، بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي.
- احد المظاهر الإيجابية في دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الفقر شراكة مؤسسات أكاديمية جامعية، في بعض المحافظات مع الجمعيات الأهلية لرفع نوعية حياة المرأة الفقيرة.

وقد كان للشبكة العربية للمنظمات الأهلية مساهمة هامة في دراسة:

- "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر والإسهام في التنمية البشرية- التقرير السنوي 2013).
- وهو نتاج عمل فريق بحث يضم 16 باحثا وخبيرا عربيا، قدموا دراسات تحليلية مقارنة، مدعمة بالأرقام والبيانات عن دور المنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر في 14 دولة عربية: الأردن – البحرين – تونس – الجزائر – فلسطين – السودان – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – قطر – سوريا – الإمارات – واليمن.

وقد رصد التقرير تواجد أكبر نسبة الفقر في البلدان الأبوية المعتمدة على الدولة كمجتمع وصائي.

وتقل هذه النسبة في المجتمعات المتعلمة والمتنافسة والمنظمة للجهد البشري.

ويبقى تحديد معنى الفقر نسبيا حسب الشعوب، إذ أن ظاهرة تنتشر في جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة،

إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونوعيته وشدته ونسبة الفقراء في المجتمع.

وقد استطاع التقرير أن يقف على أبعاد الدور الذي تؤديه المنظمات الأهلية العربية لمكافحة الفقر، ولتقييم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه المنظمات وتوصل إلى :-

- تركز اهتمام اغلب المنظمات الأهلية للأنشطة الخيرية دون التنموية (مساعدة ودعم النساء الفقيرات المعيلات لأسر)
- محدودية الدور الفعلي تجاه الحد من الفقر.
- ظهور بعض التوجهات التنموية – حديثا – لعدد من المنظمات لاسيما التنمية الريفية.
- تصاعد الاهتمام بالفقر النسبي في بعض دول الخليج العربي (الكويت- قطر- والإمارات).

وانتهي إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:-

- ضرورة إجراء تعديلات في بعض القوانين بالدول العربية لاسيما التي تؤثر سلبا على فعالية جهود المنظمات الأهلية.
- أولوية التوجه التنموي (التمكين) وعدم الاقتصار على التوجه الخيري .
- تطوير مؤشرات دقيقة لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية في مجال التنمية البشرية.
- توجيه اهتمام علمي (دراسات وبحوث منهجية) لتقييم دور وفعاليات ومردود المنظمات الأهلية العربية.
- بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية.

- تطوير شراكة فعالة مع المؤسسات والمنظمات المختلفة الحكومية وغير الحكومية.

- تحقيق استدامة مالية تعتمد على مصادر متنوعة.

- بناء قواعد بيانات شاملة عن القطاع الأهلي.

رؤية منظمات المجتمع المدني حول الاستراتيجية المثلي للحد من الفقر في الدول العربية. (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - 2013)

يتم إنجاز ذلك من خلال استراتيجيين لكلا الأمدين القصير والطويل وذلك على النحو التالي

(1) استراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير: من خلال :-

- توسع شركاء التنمية في تقديم المساعدات والدعم .
- توسع شركاء التنمية في تطوير أساليب تنمية للمشاريع الصغيرة (التدريب - تنمية الخبرات المهنية - تعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط وتمويل العمل والمشروعات الصغيرة).

مع الحرص على :-

- استمرارية الدعم للطبقات الفقيرة في الحاضر والمستقبل القريب، للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي قد تهدد العديد من الشرائح.
- ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات (حتى لا يكون الفقر مواكبا لقلة النشاط والتواكل).
- كما لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالدولة.

(2) استراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل

- إعادة صياغة السياسات العامة للدولة في عدة محاور رئيسية:
- القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة علي أن تحدث النمو الاقتصادي (تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لصالح مواطن انجاز وتحسين التنمية البشرية).
- التوسع الحقيقي في تطبيق اللامركزية في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية والديمقراطية .
- إطلاق ومضاعفة دور المفكرين والمتخصصين في التنمية (لتحديد مسارات التنمية المثلى ودقه التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم التحديات القائمة).

- التكنولوجيا الحديثة والمواكبة: لا تتحقق التنمية المستدامة القادرة علي البقاء المرتكزة على التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بارتفاع إنتاجيتها وكفاءة استخدام الموارد المحدودة (منخفضة التكاليف - وتصون الموارد الطبيعية - وغير ملوثة للبيئة).
- تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام، مع إعادة جدولة.
- الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الفقيرة (وأغلبها ريفية) والمناطق المرتفعة الدخل (أغلبها المدن الكبرى والعواصم).

- حيث أظهرت الدراسات أن المدن الرئيسية في الدول الفقيرة يخصص لها 80% من إنفاق الخدمات علي الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية، وقدر نصيب الفرد في المدن من الإنفاق العام حوالي 550 دولار مقابل 10 دولارات فقط للفرد في الريف.

- تكافل الدول العربية في وضع نظام إقليمي للمعلومات يهدف لإجراء بحوث ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل الدول العربية، وإتباع منظومة معلومات الرقم القومي الدال علي الفئة الاقتصادية الديموجرافية للسكان لتحديد الفئات المستهدفة بالدعم باعتباره المحك لنجاح أي سياسة تهدف للحد من الفقر.